

# رسالة خلق الاعمال

للعلامة المحقق الدواني



الحقيقة وتنفذ أمره بوجوه ثمانية توحيد الصفات وهو ان يرى كل حقيقة  
 مستمرة في قدسها اسماءه وكل علم يصفه فلا علم الا كل ما يرى كل ما لم يدر  
 كما ان العلم في الحقيقة لا يتجلى وانتشرت اصولها على الامور والاشياء  
 وبما يعتقد ان الامور من انفسها في العلم كالمصير ان تلك الامور  
 في العلم وتكون عليها اجسادها وبها صفاتها واما هذه الامور في العلم  
 الاولي في صفة توحدها ثمانية توحيد الذات وهذا ان ينفذ في العلم  
 العباد ولا يجد في الوقت الملائمة للخص في زمانه في الحق وكيفية وحصول  
 الكلمات الملائمة غاير الوصفين وهو سبب التوحيد على علمه عليه  
 الصانع والحمد ولا كذا في جواب كمالنا واما ما سألنا من جوابه  
 فيلزم المنصير من نظره في قوله في العلم كالحق في العلم على اوله الصانع  
 وما انفق في ١١ شهر رمضان

### ١٣

سبب ان يوجه ثمانية توحيد الصفات وهو ان يرى كل حقيقة مستمرة  
 في قدسها اسماءه وكل علم يصفه فلا علم الا كل ما يرى كل ما لم يدر  
 كما ان العلم في الحقيقة لا يتجلى وانتشرت اصولها على الامور والاشياء  
 وبما يعتقد ان الامور من انفسها في العلم كالمصير ان تلك الامور  
 في العلم وتكون عليها اجسادها وبها صفاتها واما هذه الامور في العلم  
 الاولي في صفة توحدها ثمانية توحيد الذات وهذا ان ينفذ في العلم  
 العباد ولا يجد في الوقت الملائمة للخص في زمانه في الحق وكيفية وحصول  
 الكلمات الملائمة غاير الوصفين وهو سبب التوحيد على علمه عليه  
 الصانع والحمد ولا كذا في جواب كمالنا واما ما سألنا من جوابه  
 فيلزم المنصير من نظره في قوله في العلم كالحق في العلم على اوله الصانع  
 وما انفق في ١١ شهر رمضان



### بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله فتّاح القلوب مَنّاح الغيوب<sup>١</sup> والصّلاه والسّلام على صفّيه المحبوب المربوب<sup>٢</sup> وعلى آله وأصحابه<sup>٣</sup> المطهّرين عن دنس الشّرك ودَرَكَ الحوب فقد سألتني الأخ في الدّين والمحبّ على اليقين المولى الفاضل المتأصل جامع فنون الكمالات والفضائل حاوى حمائد الخصائل وفواضل الشّمائل النقيّ النقيّ الزكّيّ الالهيّ اللودعيّ مولانا سعد<sup>٤</sup> الدين محمد الأسترباديّ أسبغ الله تعالى فضائله ومعاليه وحقّ بفيوض<sup>٥</sup> القدسيّة أيّامه ولياليه أوّان اجتيازى بقاشان فى بعض الأسفار وأنا متوفّر أن أكتب له ما حضر لى فى الوقت من الدقائق المتعلّقة بخلق الأعمال<sup>٦</sup> حسب ما تقرّر لدىّ وتبيّن<sup>٧</sup> على غير ناسج على منوال مسطورات الكتب المتداولة والصحف المتناولة وحيث هذه<sup>٨</sup> المسألة من

١ . مناع الغيوب . ج . مَنّاح العيوب . كشف الظنون مَنّاح العيوب . الذريعة .

٢ . على خليفته المحبوب و نبيّة المربوب . ج .

٣ . صحبه . ج .

٤ . مهيد . ج .

٥ . بقبوضه . ج .

٦ . المتعلّقة بمسألة خلق الاعمال . ج .

٧ . وتبين . ج .

٨ . وحيث كان هذه . ج .

غوامض الأسرار ولذلك اضطرب فيها أقوال الأئمة الكبار أولى الأيدي والأبصار  
كما يشهد به من مارس صناعتى الحكمة والكلام ويشاهده من تتبّع أقاويل  
هؤلاء الأجلة الأعلام وكنت أيضا فى مشاغل شاغلة<sup>١</sup> مطايا غوارب الاغتراب  
والأسفار حتى نسجت عناكب النسيان على مناكب الصحف والاسفار

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بِاطِلَه  
وَعُسْرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَزَوَاجِلَه

فأستعفيت عن إسعافه أولا حتى تكرر الطلب<sup>٢</sup> ولم يكن<sup>٣</sup> بد من إنحاح  
الإرب فأخذت فيه غير راجع<sup>٤</sup> إلى كتاب مقتصر على مخزونات<sup>٥</sup> ومقترحات  
القريحة سائلا من رب الأرباب الإلهام والصواب<sup>٦</sup> إنه مفتّح الأبواب وهما أنا  
أفيض فى المقصود مستفيضا عن ولى الطول والجود فأقول إن أفعال العباد دائرة  
بحسب الاحتمال العقلى بين أمور:

الأول: أن يكون حصولها بقدرة الله تعالى وإرادته من غير مدخل لقدرة العبد

فيه

الثانى: أن يكون حصولها بقدرة العبد فيه وإرادته<sup>٧</sup> من غير مدخل لقدرة الله  
وإرادته فيه أى بلا واسطة اذ لا ينكر عاقل أن الإقدار والتمكين مستندان إليه  
تعالى إما ابتداء أو بواسطة.

١ . مشاغل شغلة. ج.

٢ . تكرر الطلب. ج.

٣ . ولم يبق. ج.

٤ . غير مرجع. ج.

٥ . على مخزونات الغاظر. ج.

٦ . الهام الحق والصواب. ج.

٧ . بقدرة العبد وإرادته. د.

الثالث: أن يكون حصولها بمجموع القدرتين وذلك بأن يكون المؤثر قدرة الله تعالى بواسطة قدرة العبد أو بالعكس<sup>١</sup> أو يكون المؤثر مجموعهما من غير تخصيص أحدهما بالمؤثرية والأخرى بالآلية وقد ذهب إلى كل من الاحتمالات المذكورة ما خلا الاحتمال الثاني من محتملات الشق الثالث طائفة .

أما الأول فقد ذهب إليه الأشعري ومن وافقه<sup>٢</sup> .  
وأما الثاني فقد ذهب إليه المعتزلة القائلون بأن العبد خالق الأفعال الاختيارية<sup>٣</sup> بقدرته وإرادته وإن كان الإقدار والتمكين منه تعالى وأنه تعالى<sup>٤</sup> عالم في الأزل [بما يفعل العبد]<sup>٥</sup> وعلمه به لا يخرج عن كونه فعلا اختياريا له<sup>٦</sup> كما أن من أعطى عبده سيفا وهو يعلم ما يصنع به العبد صرفه من قتل النفس مثلا لا يخرج فعل العبد هذا لعلم سيده عن أن يكون اختياريا للعبد<sup>٧</sup> .  
الثالث مذهب امام الحرمين والفلاسفة .

والخامس مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني ومن تبعه .  
وحجج الفرق ومناقضاتهم مذكورة في الكتب الكلامية فلا نشتغل بها والذي نقول هاهنا أن الأشعري لما تقرر عنده أن لا مؤثر في الوجود إلا الله وإن ماعداه اسباب عادية والممكنات مستندة إليه تعالى من غير واسطة لزم على أصوله أن يكون خالق تلك الأفعال هو الله تعالى وغاية الأمر أن يكون قدرة العبد وإرادته

١ . وبالعكس . د .

٢ . ومن تابعه . ج .

٣ . القائلين بأن العبد خالق لأفعاله الاختيارية . د .

٤ . والله تعالى . ج .

٥ . لا توجد في نسخة ج .

٦ . للعبد . ج . د .

٧ . وهو يعلم بما يصنع العبد والعبد صرفه في قتل نفس مثلا لا يخرج فعل عبده هذا بعلم سيده عن كونه اختياريا للعبد . د .

سببا عاديا لها على نحو سائر الأسباب العادية ولا يلزم عليه الشّناعة التي يوردها المعتزلة عليه من أنّه يلزم عليه أن لا يكون بين حركة المرتعش وحركة المختار فرق وربما يدعون البداهة في بطلان مذهبه حتى نقل عن أبي الهذيل العلاف أنه قال حمار بشر اعقل من بشر فإنّ حماره يفرق<sup>١</sup> ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه من حيث أنّه إذا وصل إلى نهر صغير يمكنه العبور عنه يطأه وإن وصل إلى ما لا يقدر على العبور<sup>٢</sup> لا يخوض فيه وإن أوجع بالضرب وهذا دليل على أنّه يفرق بين المقدور وغير المقدور<sup>٣</sup>

وانت تعلم<sup>٤</sup> أنّ هذه الشّناعة إنما تلزم على من لا يثبت قدرة وإرادة للعبد<sup>٥</sup> كما ينقل عن بعض الحشوية

وما أظنّ أنّ عاقلا يقول به في المعنى وإن يقول به<sup>٦</sup> بحسب اللفظ.

وأما الذي يثبت القدرة والارادة للعبد ويدعى عدم تأثيرهما للأفعال<sup>٧</sup> كالاشعري فلا يرد عليه ذلك إذ القدر الضروري ثبوت القدرة والإرادة للعبد وأما أنّهما مؤثران في الفعل حقيقة فليس بضروري أصلا لجواز أن يكونا من الأسباب العادية كما يقوله الأشعري

ودعوى أنّ ذلك مكابرة مكابرة وهذا<sup>٨</sup> مما لا يعلمه العلاف فضلا عن حمار بشر ومن هاهنا يعلم<sup>٩</sup> الفرق بين الجبر المحض وبين ما يقول به الأشعري<sup>١٠</sup> فإنّ

١ . يعرف . ج .

٢ . ما لا يقدر عليه العبور عنه . ج . ما لا يقدر على عبوره . د .

٣ . بين المقدور وغيره . د .

٤ . وانت خبير بأنّ . د .

٥ . لا يثبت للعبد قدرة وإرادة أصلا . ج . د .

٦ . وإن نفى به . ج . وإن يقوله . د .

٧ . في الأفعال . ج . د .

٨ . ودعوى أن ذلك مكابرة غير مسبوقة وذلك ما . ج . د .

٩ . يعرف . د .

١٠ . وبين ما ذهب إليه الأشعري . ج . د .



الأول<sup>١</sup> نفى القدرة والإرادة عن العبد والثاني نفى تأثير القدرة والإرادة<sup>٢</sup> لا يقال التأثير معتبر في القدرة فإنهم عرفوها بصفة تؤثر فوق الإرادة<sup>٣</sup> لأننا نقول الأشعري يقسم الإرادة إلى المؤثرة والكاسبة وما ذكرتم تعريف القسم الاول لا مطلق القدرة ومن هاهنا تبين أن معنى الكسب الذي أثبتته<sup>٤</sup> الأشعري هو تعلق قدرة العبد وإرادته<sup>٥</sup> الذي هو سبب عادى لخلق الله تعالى الفعل في العبد<sup>٦</sup>.

ثم نقول إذا فتشنا عن حال مبادئ الفعل الاختيارى مستنداً الى انبعاث القوة المحركة وجدنا ذلك مستنداً إلى تعلق الإرادة الحادثة وجدنا الإرادة منبعثة عن الشوق بل هي تأكيد الشوق وجدنا الشوق منبعثاً عن تصور الشيء الملائم واعتقاد الملائمة من غير معارض<sup>٧</sup>

فهذه أمور لا يتخلف تحقق الفعل عن تحققها وجميعها بقدرة الله تعالى وإرادته فإن تصور الأمر الملائم واعتقاد الملائمة غير مقدور وانبعاث الشوق بعده لازم بالضرورة وانبعاث القوة المحركة بعده ضرورى وتلك الضرورة<sup>٨</sup> اما عقلية كما هو مذهب الحكماء أو عادية كما هو مذهب الأشعري فالأفعال الاختيارية للعبد مستندة إلى أمور ليس شيء منها بقدرة وإرادته<sup>٩</sup> لكن لا يخرج الفعل عن

١ . فإن الأولى . د .

٢ . والثانية نفى تأثير قدرة العبد وإرادته . ج . د .

٣ . مؤثرة وفق الإرادة . ج . تؤثر على وفق الإرادة . د .

٤ . يثبت . ج . د .

٥ . هو تعلق القدرة والإرادة . د .

٦ . يخلق الله تعالى في العبد . د .

٧ . إن فتشنا عن حال مبادئ الفعل وجدنا الإرادة منبعثة عن الشوق بل هو تأكيد الشوق وجدنا الشوق منبعثاً عن تصور الملائم واعتقاد الملائمة غير معارض . ج وفي نسخة د - إذا فتشنا عن مبادئ الفعل وجدنا إرادة منبعثة عن الشوق بل هي تأكيد الشوق وبعد الشوق منبعثاً عن تصور الشيء الملائم واعتقاد الملائمة من غير معارض .

٨ . وتلك أيضاً اما عقلية . د .

٩ . بقدرة واختياره . ج .

كونه اختيارياً<sup>١</sup> فإن صفة القدرة والإرادة والعلم ليست في شيء من المراد<sup>٢</sup> باختيار الموصوف الأتري أن الله تعالى فاعل مختار بالاتفاق مع أن عنده وقدرته وإرادته ليست مستندة إلى اختياره إذ لو كانت مستندة إليه لتوقف الفعل على العلم والقدرة والإرادة فيلزم إما الدور أم التسلسل والمعتزلة مع أنهم قائلون بأن المؤثر في الأفعال الاختيارية للعبد قدرته وإرادته لا ينكرون أن قدرة العبد وإرادته منه تعالى<sup>٣</sup> فلا يبقى النزاع بين الأشعرى والمعتزلة إلا في أن قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلي وغير مؤثرة عند الأشاعرة

وانت خبير بأن هذا الفرق لا يؤثر في دفع الشبهة التي يتبادر إلى أوهام العامة<sup>٤</sup> في ترتب الثواب والعقاب على أفعال العباد فإنه لوقال المعتزلة إن ترتب الثواب والعقاب عليها لكون قدرة العبد وإرادته مؤثرة فيها

فلسائل أن يعود ويقول هل هذه القدرة والإرادة وتعلقهما بإقدار الله تعالى<sup>٥</sup> وإرادته أولاً، ومعلوم أن المعتزلة لا ينكرون القدرة والإرادة وتعلقهما من الله سبحانه كما علم من التفصيل السابق وصدور الفعل من العبد بعد تعلق القدرة والإرادة ضرورية<sup>٦</sup> ونسبة القدرة والإرادة المتعلقين بالفعل إلى العبد نسبة المقبول إلى القابل لانسبة المفعول إلى الفاعل فالشبهة غير منحصمة عن أصلها إذ مثل العبد<sup>٧</sup> في كونه معاقباً بالمعاصي مثل من اضطر إلى شيء ثم عوقب به فإن الله تعالى ألقى في قلبه<sup>٨</sup> صورة الأمر الملائم واعتقاد النفع فيه ثم صار ذلك

١ . ان يكون اختيارياً . د .

٢ . في نسخة ط د من المولود وصحتاه كما في نسخة ج .

٣ . إذ لو كانت مستندة إليه لتوقف على العلم والقدرة والإرادة والمعتزلة لا ينكرون أن قدرة العبد وإرادته منه تعالى فلا يبقى النزاع بين الأشعرى والمعتزلة إلا في أن قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلة وغير مؤثرة عند الأشعرى . ج . د .

٤ . الأوهام العامة . ج .

٥ . بقدرة الله تعالى . د .

٦ . ضروري - ج . د .

٧ . غير منحصم عن مثل العبد في كونه معاقباً . د .

٨ . في ذهنه . ج .

سببا لحدوث الشوق الكامل إلى ذلك الأمر ثم صار ذلك سببا لانبعاث القوة المحركة إلى الفعل وذلك الأسباب المنساقه إلى مسبباتها<sup>١</sup> بالضرورة العقلية عندهم فالشبهة لا تندفع بهذا القدر الذى يدعيه المعتزلة أعنى تأثير قدرة العبد وإرادته على ما يظهر بأدنى تأمل صادق من ذى فطرة<sup>٢</sup> سليمة بل الوجه فى دفع الشبهة أن الممكنات لما لم تكن فى أنفسها موجودة وإنما وجودها من الواجب<sup>٣</sup> تعالى فليس لنا فى فاعليته تعالى حق حتى ينسب إليه تعالى<sup>٤</sup> فى تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب الظلم<sup>٥</sup> تعالى من ذلك علوا كبيرا وليس مثله كمثله من يملك عبيدين ثم يعذب أحدهما من غير جرم<sup>٦</sup> وينفع الآخر من غير سابقة استحقاق فإن العبد ليس مخلوقا للمالك بل هو ومالكه سيان فى أنهما مخلوقان له تعالى مستفيدان الوجود منه تعالى مملوكان فى الحقيقة له تعالى فلاحق للمالك فى العبد إلا ما عينه الله تعالى ويناسب هذا الوجه بعيدا<sup>٧</sup> أن الانسان اذا تخيل صورا منعمة وصورا معذبة لا يتوجه الاعتراض عليه بأنك لم خصصت هذه بالعذاب وتلك بالنعمة

وليعلم أن خلق الكافر ليس قبيحا<sup>٨</sup> وإن كان الكافر قبيحا كما أن تصور الصورة القبيحة<sup>٩</sup> ليس قبيحا وإن كانت الصورة قبيحا بل ربما دل تصور الصور القبيحة<sup>١٠</sup> على كمال حذافة الصانع ومهارته فى صنعته

١ . وتلك الاسباب منساقه من مسبباتها . د.

٢ . فطرة . د.

٣ . مستفاد من الواجب . ج . د.

٤ . فليس لها عليه تعالى حق حتى تنسب اليه ج . فليس لها عليه تعالى حق ينسب اليه . د .

٥ . ظلم . ج . د.

٦ . جريمة . ج . د.

٧ . وتناسب هذا الوجه بعيد . د ويناسب هذا بوجه بعيد . ج .

٨ . قبيح . ج . د.

٩ . تصور الصورة القبيحة . ج .

١٠ . تصور الصور القبيحة . ج . د.

والحق الذي يلوح أنواره من كوة التحقيق<sup>١</sup> أن فيض الوجود من منبع الجود فائض على الماهيات الممكنات بحسب ما يستفيده<sup>٢</sup> و يقبله وكما أن المنعم في الناشئين وكذا المعذب فيهما<sup>٣</sup> والمنعم في أحدهما دون الآخر ممكن، وعطاؤه تعالى غير مقطوع ولا ممنوع، فإن يد الله تعالى مملوءة بالخير والكمال وخزانه كرمه مملوءة من نفائس جواهر الجود والإفضال فلا بد أن يوجد جميع الأقسام؛ وأصل هذا أن الصفات الإلهية بأسرها يقتضى ظهورها في مظاهر الأكوان وبروزها في محال الأعيان<sup>٤</sup> وكما أن الأسماء الجمالية يقتضى البروز ويأبى عن الاستتار فكذلك الأسماء الجلالية تستدعى<sup>٥</sup> الظهور والإظهار فكما أن الإسم الهادي والمعز يتجلى في مجال<sup>٦</sup> نشأة المؤمنين والأبرار كذلك إسم المضل والمذل يظهر من مظاهر<sup>٧</sup> المشركين والكفار واعتبر ذلك في جميع الأسماء والصفات حتى ينكشف عليك لمعة من لمعات أنوار الحقيقة وتهتدى إلى شئمة من نفحات الأسرار الدقيقة.

والسؤال بأنه لم صار هذا مظهرا لذلك الإسم وذاك مظهرا للإسم الآخر<sup>٨</sup> مضمحل عند التحقيق فإنه لو كان هذا مظهرا لذلك الإسم الآخر لكان هذا ذاك ثم توهم بقاء السؤال 'فتأمل فإنه دقيق'!

١ . من مشكاة التحقيق . ج . يلوح تموج انواره من كوة التحقيق . د

٢ . ما يسمه . د .

٣ . وكما ان المنعم في الناشئين ممكن فكذلك المعذب فيهما . ج .

٤ . في مجالى الأعيان . ج . د .

٥ . وتأبى الاستتار . ج .

٦ . تقتضى . ج .

٧ . يتجلى من مجالى .

٨ . في مظاهر . ج .

٩ . و ذلك للإسم الآخر . ج .

١٠ . ذلك ثم توهم بقاء السؤال بعينه . ج .

١١ . فافهم فإنه دقيق . د .

ثم اعلم أنّ للتوحيد بحسب القسمة الأولى ثلاث مراتب أدناها مرتبة توحيد الأفعال وهو أنّ يتحقّق بعلم اليقين أو بعين اليقين أو بحقّ اليقين أن لا مؤثّر في الوجود إلّا الله تعالى وقد انكشف ذلك على الأشعري إماماً من وراء حجاب القوة النظرية<sup>١</sup> أو اقتبسه من مشكوة التّبوة فإنّه قليلاً ما يفارق ظواهر الكتاب والسنة والحكماء أيضاً قائلون بأنّ الله تبارك وتعالى هو الفاعل الحقيقي لجميع الممكنات وأنّ ماعدها بمنزلة الشرائط والآلات وهذا وإن كان خلاف ما اشتهر بين المتأخّرين المتحلّين لأقاويلهم لكنّه ممّا صرح به المحقّقون منهم حتى شيخهم ورئيسهم أبي عليّ حسين بن عبد الله بن سينا في كتابه المشهور بالشفاء وتلميذه الفاضل عمر بن خيام رسالة في ذلك<sup>٢</sup> أشيع القول فيها وبينّه بمقدمات دقيقة لولا ما أنا فيه من الشواغل العائقة وكوني على جناح السفر<sup>٣</sup> للخصّت بعضها وذكره أيضاً تلميذه بهمنيار في كتابه التحصيل مشيراً الى بعض مقدمات دليله.

وأعود الى اصل الكلام<sup>٤</sup> وأقول إنّ هذه المرتبة من التوحيد وهو توحيد الأفعال اول فتوحات السالكين إلى الله تعالى ومن نتائج هذه المرتبة التوكّل وهو أن تكلّ الأمور كلّها إلى الفاعل الحقيقي وتثقّ بعنائه وجوده.

وثانيهما مرتبة توحيد الصفات وهو أن يرى كلّ قدرة مستغرقة في قدرته الشاملة وكل علم مضمحلّ في علمه الكامل بل يرى كلّ كمال لمعة من عكوس أنوار كماله كما أنّ الشمس اذا تجلّت وانتشرت أضوائها على الأعيان

١ . القوة الفكرية. ج. د.

٢ . في تحقيق . ج. د.

٣ . على جناح السفر مستوفراً.

٤ . على اصل الكلام. ج.

٥ . مبهوماً. د.

فالذى لا يتحقق عليه جليلة الحال ربما يعتقد أنَّ الأعيان مشاركة<sup>١</sup> للشمس فى النور لكن المتبصر يعلم<sup>٢</sup> أنَّ تلك الأنوار بأسرها نور الشمس ظهرت عليها بحسب قابليتها ومناسبتها إياها وهذه المرتبة أعلى<sup>٣</sup> من الأولى<sup>٤</sup> ومستلزمة لها. وثالثها مرتبة توحيد الذات وهناك تنمحي الإشارة وتنطمس العبارة ولا اجد من الوقت المساعدة للخوض فيه فإنه بحر عميق فيكفى فى تحقيق هذه المرتبة الكلمات الخمس الماثورة<sup>٥</sup> عن أمير المؤمنين ويعسوب الموحدين على بن أبى طالب عليه السلام فى جواب كميل بن زياد صاحب سره وقابل جوده وبره فليُنظر المتبصر فيه بنظر دقيق وبتفكر بفكر عميق<sup>٥</sup> ينجلي عليه أنوار التحقيق والله ولي التوفيق.

١. مشاركة. د.

٢. يرى. ج - د.

٣. أعلى من العتبة الأولى ج.

٤. الكلمات الماثورة. ج - د.

٥. و يتفكر فيه بفكر عميق. د - و يتفكر فيه تفكر عميق. ج.